**المحاضرة 02: طرق التمويل وطرق اختيار الاستثمارات:**

**-1 مفهوم التمويل وأهميته:**

**أ.تعريف التمويل:**

اختلفت الآراء حول تعريف التمويل فالبعض يعرف التمويل بوصف اعمال المدير المالي و البعض الاخر يركز على الجانب النقدي لوظيفة التمويل حيث يمكن تعريف التمويل كما يلي:

التمويل هو كافة الأعمال التنفيذية التي يترتب عليها للحصول على النقدية واستثمارها في عمليات مختلفة لكي تساعد على تعظيم قيمة النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلا.

ويعرف التمويل أيضا هو تلك الوظيفة الادارية في اي شركة التي تختص بعمليات التخطيط للأموال والحصول عليها من مصدر التمويل المناسب لتوفير الاحتياطات اللازمة لأداء أنشطة المؤسسة المختلفة بما يساعد على تحقيق أهدافها، وتحقيق التوازن بين الرغبات المتعارضة للفئات المؤشرة في نجاح و استمرار المؤسسة والتي تشمل المستثمرين والعمال والمديرين والدولة والمستهلكين.

وقد عرف ذلك بأنه مختلف الأنشطة التي تتضمن مختلف الأعمال التي تقوم بها المؤسسات والأفراد للحصول على النقدية اللازمة للوفاء بالالتزامات المستحقة للغير في مواعيد استحقاقها ومن خلال هذه التعاريف نستنتج أن الغاية من التمويل هو تغطية الاحتياجات المالية لمختلف الأعوان الاقتصادية من مؤسسات وعائلات وحكومة.

**ب.أهمية التمويل:**

تتبين أهمية التمويل في تحويل الموارد المالية الفائضة من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض إلى الوحدات الاقتصادية التي تعاني عجز مالي ولها فرص الاستثمارية تمويل غير مباشر للوسطاء الماليين شركات الأعمال والأفراد الذين لا يتوفر لديهم فائض من المال ولديهم فرص الأفراد والشركات الذين لديهم فائض من الأموال وليس لديهم فرص استثمارية. بحيث أن كل من التمويل المباشر ويعني به العلاقة المباشرة بين المدخر والمستثمر والتمويل غير المباشر ويعني بها طريقة من طرق التمويل الخارجي يتم من خلال وجود الوسطاء الماليين سواء كانت مالية أو غير مالية) يقدم خدماته الى وحدات العجز بالحصول على الاموال من مختلف مصادرها بكفاءة وبكلفة أقل. أما بالنسبة لوحدات الفائض فإنها تستفاد من آلية السوق لكونها الوسيلة التي تقدم خدمات ادخارية واستثمارية في آن واحد من خلال أدوات الملكية والمديونية.وتتمثل أهمية التمويل بالنسبة للوحدات الاقتصادية في الآتي:

- تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي بما يساهم في تحقيق التنمية الشاملة؛

- زيادة وتعظيم العائد الذي يحصل عليه المساهمين اصحاب فائض ودلك من خلال العمل على توجيه الموارد المالية نحو مجالات الاستخدام التي تزيد من الأرباح؛

- يعمل التمويل بتوفير المبالغ النقدية الأزمة للوحدات الاقتصادية ذات العجز المالي.

**2- مفهوم الاستثمار ومكوناته:**

**أ.تعريف الاستثمار:**

بما ان للاستثمار علاقة وثيقة بالادخار فالادخار هو اساس الاستثمار وبما أن هذا الأخير يتوقف على الاستهلاك فللاستثمار علاقة ايضا بالاستهلاك وهذه المتغيرات هي اساس علم الاقتصاد ومنه نقول ان مفهوم الاستثمار يستمد من اصول علم الاقتصاد. ومنه يمكن تعريفه هو تضحية بقيم (مبالغ) حالية مؤكدة في سبيل الحصول على قيم اكبر غير مؤكدة في المستقبل.

كما يقصد بالاستثمار "التخلي عن أمواله يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة ولفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلا تعوضه عن القيمة الحالية. وكذلك عن النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم مع توفير عائد معقول مقابل تحمل المخاطر المتعلقة باحتمال عدم تحقق هده التدفقات". ومن خلال هدين التعريفين يمكن استخراج العناصر الاساسية التي تصاحب عملية الاستثمار.

-توقع الحصول على قيم اكبر مستقبلا مما يعني انتظار عائد من الاستثمار.

-العائد المنتظر وهو ليس مؤكد حيث تصاحبه درجة من عدم التأكد التي تشير الى المخاطرة وهذا العنصر له اهمية خاصة في عملية الاستثمار حيث يعتبر اساس التفرقة بين مفهوم الاستثمار ومفهوم الادخار فالادخار وان كان خطوة اساسية نحو الاستثمار الا انه لا يعمل درجة عدم التأكد.

-التضحية بقيم حالية او مبالغ في الوقت الحالي.

ويبين الاقتصاديين معيار القيمة الزمنية للنقود كونه يمثل بعدا شموليا لمفهوم الاستثمار وكذلك مدى توفر نظام كفؤ للمعلومات قابل للتغير بهدف تصحيح القرارات. إن هذه الاعتبارات تحكمها مجموعة من المبادئ واجب مراعاتها من قبل مدير الاستثمار عند اختيار مجال وإدارة الاستثمار وأهم هده المبادئ هي:

**مبدأ الاختيار:**

يعني أن المستثمر الرشيد يبحث عن فرص متعددة لتوفير مرونة اكبر للاختيار المناسب للفرصة الاستثمارية.

**مبدأ المقارنة:**

يعني أن المفاضلة بين البدائل المختارة ومجالها المناسب هو جوهر مبدأ المقارنة وتأخذ المقارنة صور متعددة الاكثر استخداما هو التحليل المالي إما بشكل نسب مالية أو متوسطات للأسعار أو معدلات العوائد، هذا المبدأ يعتمد بشكل كبير على درجة تفضل المستثمر للعائد والمخاطرة.

**مبدأ الموائمة:**

يعتبر منحنى التفضيل الاساس لتطبيق هدا المبدأ وشكل هدا المنحنى يتحدد بدخل المستثمر عمره وظيفته ومركزه الاجتماعي يشترط هذا المبدأ تحقيق الملائمة بين الامكانيات المالية والثقافية للمستثمر.

**مبدأ توزيع الأخطار:**

يسعى المستثمر الى تخفيض مخاطر الاستثمار من خلال توزيعموارده بين انواع مختارة من الاستثمارات سواء على أساس المال أو أدوات الاستثمار. إن مبدأتوزيع الأخطار يعرف بأدبيات الاستثمار بالمحفظة.

**ب.مجالات الاستثمار:**

إن مفهوم الاستثمار يشمل عدد كبير من الانشطة فقد يتمثل الاستثمار مثلا في شهادات الإيداع، صناديق الاستثمار، الأسهم، المباني، الأراضي، العقارات ...الخ ،سواء كانت داخل او خارج الوطن ومن هنا نستنتج ان مجال الاستثمار واسع فالمقصود هو نوع وطبيعة النشاط الدي توجه له الموال المستثمرة. ويمكن تقسيم مجالات الاستثمار على أساس عدة معايير كالتالي:

* الاستثمارات المحلية.
* الاستثمارات الخارجية.
* الاستثمارات الحقيقية والمادية.
* الاستثمارات المالية.

**2-1-الاستثمارات المحلية:**

وتمثل الاستثمارات المحلية في الفرص الاستثمارية المتواجدة في السوق المحلي أي جميع الاموال المستثمرة داخل الدولة سواء كانت من قبل مؤسسات أو أفراد المهم أنها تكون داخل حدود الدولة ودلك باختلاف ادوات الاستثمار المستخدمة وتحقيق الاستثمارات المحلية عائدا اجتماعيا يتمثل في القيمة المضافة للناتج القومي .

**2-2-الاستثمارات الخارجية:**

تعني الفرص الاستثمارية المتواجدة في السوق الاجنبي اي جميع الاموال المستثمرة خارج الدولة وقد تكون مباشرة او غير مباشرة . إن الاستثمارات الخارجية توفر للمستثمر القدرة على اختيار الأدوات الاستثمارية ذات العائد المرتفع كما يمكن للمستثمر أن يوزع أخطار الاستثمار نظرا لتعدد ادوات الاستثمار المتاحة وكذا وجود الأسواق المنتظمة والمخصصة للتعامل بمختلف أدوات الاستثمار كأسواق للأوراق المالية، أسواق الذهب ...الخ

**2-3-الاستثمارات الحقيقية أو المادية:**

ويقصد بالاستثمار المادي او الحقيقي استخدام اي اصول التي لها كيان مادي ولها علاقة بالطبيعة والبيئة فالأصل المادي أو الحقيقي هو كل أصل له قيمة اقتصادية في حد ذاته وينشأ عن استخدامه منفعة اقتصادية إضافية عكس أصول المالية مثل أسهم والسندات ليس لهما كيان مادي فهما عبارة عن وثيقة تمثل السهم والسند في حد ذاته فتستنبط قيمتها من قيمة الأصول الحقيقية الموجودة بالمؤسسة. ومنه أن الاستثمارات الحقيقية تتميز بنوع من الأمان مقارنة مع الاستثمارات الأخرى ولكن يبقى دائما عنصر المخاطرة موجود ولكن بأقل من الاستثمارات في الأصول المالية.

**2-4-الاستثمارات المالية:**

هو كل حق ينشأ عن المعاملات المالية بين الأشخاص ويسمى هدا الحق بالأصل المالي الذي يتم تداوله في السوق المالي لكن هده الأصول المالية لا تعطي كاملها حق حيازة أصل الحقيقي وانما المطالبة به ويتمثل للاستثمارات الحقيقية .فان الاستثمارات المالية لا تنشأ عنها أي منفعة اقتصادية أو زيادة في الناتج القومي رغم الارتفاع الدي تعرفه أسعار الأوراق المالية وعليه فان عملية الاستثمار هي عملية متكاملة لها أبعاد سامية ورؤية مستقبلية تحمل في طياتها كل المتغيرات والمستجدات وتتطلب اكتساب المهارات والخبرات الفاعلة بمرور الوقت والاحاطة بكل ما هو جديد ويبقى الاستثمار دائما هو الطريق الأكثر ضمانا وسلامة لتنمية المالية

3**-أدوات الاستثمار في الأسواق المالية الدولية:**

تعتبر الأوراق المالية خاصة الأسهم والسندات التي تصدرها منشآت العمال السلعة الرئيسية المتداولة في أسواق رأس المال. وتمثل الزرقة صك يعطي لحاملها الحق في الحصول على جزء من عائد الحق في جزء من أصول منشأة ما، او الحقين معا. حاملي الاسهم العادية، الأسهم الممتازة (**تم شرحها في محاضرات الأسواق المالية الدولية)**

# -السندات:

# عبارة عن صك يثبت أن مالك السند قد قام بإقراض الجهة مصدرة السند مبلغاً معيناً من المال، مقابل الحصول على دخل ثابت، حيث تتعهد الجهة التي أصدرت السند بأن يدفع لحامل السند فائدة يسمى كوبون محدد مسبقاً طوال مدة السند وأن يرد القيمة الأسمية للسند الأصل عند حلول أجلها أو حين تصبح مستحقة.

ويوجد فرق جوهري بين الاستثمار في السند والسهم حيث أن الاستثمار في السهم يعني أن إشتريت نصيب في ملكية الشركة أي أنك تتحمل أي من الخسائر أو المكاسب التي تحققها الشركة خلال السنة المالية، بينما الاستثمار في السندات يعني أنك قمت باقتراض الجهة المصدرة للسند بمعدل فائدة متفق عليه، ولا تتحمل أي من الخسائر أو المكاسب التي تحققها الجهة المصدرة إلا في حالة تعثرها في سدادا أصل القرض أو الفوائد (**تم شرحها في محاضرات الأسواق المالية الدولية**).

-**المشتقات المالية (سنحاول شرحها في المحاضرة المقبلة).**